الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

١٢ ذو جمادى الاولى ١٤٣٩ -٢٨ فبراير ٢٠١٨

الـفـهـرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	٢
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٧
حقوق الإنشان في العالم	٢١

رئيس هيئة حقوق الإنسان: القيادة الرشيدة تعمل على تحقيق طموحات وتطلعات الشعب السعودي

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١٢ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

نوه رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، بما تعيشه المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي عهده الأمين، من تطور يليق بمكانتها، ويحقق طموحات وتطلعات الشعب السعودي الكريم، وبما يتناسب مع دورها الفاعل في محيطها الإقليمي والدولي.

وقال في كلمته خلال تقديم تقرير المملكة العربية السعودية الجامع لتقريريها (الثالث والرابع) الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الدورة (٦٩) للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بالأمم المتحدة: «من هنا جاءت رؤية المملكة ٢٠٣٠ الطموحة ببرامج ومبادرات تطويرية واقتصادية لجميع مناحي الحياة، ولكون المرأة شريك جوهري في البناء والتنمية فإن لها دور أساسي في إنجاح وإذكاء هذه البرامج والمبادرات، ولتمكينها من القيام بدورها التنموي المناط بها، قامت الدولة بحزمة من الإصلاحات ومراجعة الأنظمة واللوائح لدعمها وتمكينها وفق ثوابتنا الدينية وقيمنا الاجتماعية، ومنهجنا الوسطي، بما يحفظ الحقوق ويحدد الواجبات.» وأضاف الدكتور العيبان: إن المرأة السعودية توافرت لها عوامل مُمكنة: من إرادة سياسية، وإمكانات اقتصادية، ووعي مجتمعي بأهمية دور المرأة في التنمية، إضافة إلى توافر الكوادر النسائية المؤهلة، وحرصاً من حكومة بلادي على تطبيق أفضل الممارسات العالمية في بناء مستقبل أفضل؛ فقد اشتملت «رؤية المملكة ٢٠٣٠» على خططٍ وبرامجَ تسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، ومن أبرز الوسائل والآليات لتحقيق ذلك إطلاقُ الكثير من البرامج، مثل برنامج التحول الوطني، وبرنامج إعادة هيكلة الحكومة، وبرنامج الرؤى والتوجهات، وكذلك برنامج مراجعة الأنظمة وقياس الأداء.

وبين أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ تمثل الأساس القانوني الأبرز لتعزيز وحماية حقوق المرأة في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، فهي الاتفاقية الأشمل من بين الاتفاقيات التي تغطي هذا الجانب المهم؛ عطفا على طبيعة أحكامها وما تضمنته من آليات وتدابير كفلت تعزيز وحماية حقوق المرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز ضدها.

واستطرد قائلا: إن الجهود التي تقوم بها لجنتكم الموقرة تسهم في تطبيقٍ أمثلٍ لأحكام الاتفاقية وذلك من خلال أدوات فاعلة أبرزها: دراسة التقارير، وطرح الاستفسارات في إطار قوائم المسائل، والحوار التفاعلي البناء. ونحن إذ نقدر هذه الجهود؛ فإننا نؤكد على أن حكومة بلادي تولي أهمية بالغة لكل ما يصدر من قبل اللجنة من ملحوظات ختامية وتوصيات عامة.

التقرير السعودي

وأوضح الدكتور العيبان أن التقرير أُعدّ وفق منهجية ترتكز على تكامل الأدوار بين الجهات الحكومية ذات العلاقة، ومؤسسات المجتمع المدني؛ ليعكس التقرير ومذكرة الإجابات - بشفافية وموضوعية - التحديات التي تواجه الجهود الخاصة بإعمال حقوق المرأة، وما تم اتخاذه من تدابير لتجاوز هذه التحديات إنفاذاً لالتزامات المملكة بموجب الاتفاقية.

وأشار إلى أن المملكة أولت حقوق المرأة عناية فائقةً؛ انطلاقاً من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية التي أوجبت حفظ حقوقها واحترام كرامتها وحرمت أي ظلمٍ يقع عليها. وقد انعكس ذلك في الأطر النظامية والمؤسسية التي تكفل حماية حقوق المرأة، وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم الذي تَضَمَّنَ أن الحكم في المملكة يقوم على أساس العدل والمساواة، وأن الدولة تحمي حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، وعلى هذا الأساس تتضافر أنظمة المملكة، ووسائل الانتصاف

فيها، وفي مقدمتها السلطة القضائية؛ لتشكل إطاراً قانونياً يحمي ويعزز حقوق المرأة، ويحظر التمييز ضدها، ويوسع دائرة الخدمات المقدمة لها.

وأبان أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ أكدت أن المرأة السعودية عنصر مهمّ من عناصر قوتنا، وتضمنت الالتزام بتنمية مواهبها واستثمار طاقاتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والإسهام في تنمية مجتمعنا واقتصادنا. ومن أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠؛ رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتمكينها من خلال الأهداف الأخرى التي تضمنتها الرؤية مثل: تخفيض معدل البطالة، ورفع مساهمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي، وتعزيز العمل التطوعي, مشيراً إلى انه في إطار الرؤى والتخطيط الاستراتيجي؛ تم إعداد مشروع استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان، من خلال لجنة مكونة من الجهات الحكومية ذات العلاقة، وبمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وقد تَضَمّنَ مشروع الاستراتيجية ستة محاور هي؛ الإطار القانوني، والقدرات المؤسسية، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال، وثقافة حقوق الإنسان، والتعاون الإقليمي والدولي؛ ينبثق منها عدد من الأهداف والبرامج والمبادرات التي تتناول جميع حقوق الإنسان، وستتضافر هذه الاستراتيجية مع «رؤية المملكة ٢٠٣٠» لتعزيز وحماية حقوق المرأة، ومناهضة التمييز ضدها، وتحقيق أفضل الممارسات المنسجمة مع المعايير الدولية.

تدابير تشريعية

وأفاد رئيس هيئة حقوق الإنسان أنه وامتداداً للجهود التي تبذلها المملكة في سياق تعزيز وحماية حقوق المرأة، فقد تم اتخاذ المزيد من التدابير التشريعية والقضائية والإدارية وغيرها؛ إنفاذاً لالتزامات المملكة بموجب الاتفاقية، مبيناً أن المملكة أصدرت العديد من الأسس القانونية التي تعزز وتحمي حقوق المرأة بشكل خاص، ومن أبرزها الأمر الملكي الكريم رقم ١٢١ الصادر في عام (٢٠١١)، الذي جاء ضمن أحكامه توسيع دائرة العمل للمرأة في الوزارات والقطاعات الحكومية والأهلية في عدة مجالات منها المجال التعليمي والصحي وفي المدن الصناعية، مع توفير وسائل النقل والحضانات، والأمر السامي الكريم رقم ٢٧٨٠٨ الصادر في عام (٢٠١٧) بشأن دراسة قضايا العنف الأسري، والإجراءات المثلى لمعالجة القضايا المتعلقة بالولاية والحضانة، وقرار مجلس الوزراء رقم (٦٧٩) الصادر في عام (٢٠١٧) بالموافقة على تنظيم صندوق النفقة، بهدف ضمان صرف النفقة للمستفيدين دون تأخير.

ولفت إلى أن الجهود المتخذة في الإطار التشريعي توجت بصدور الأمر السامي الكريم رقم ٣٣٣٢٢ الصادر في عام (٢٠١٧) الذي أكد على جميع الجهات المعنية بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها، ودعم هيئة حقوق الإنسان بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية؛ لوضع ما يلزم من برامج للتعريف بالاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة وذلك من خلال وضع خطة شاملة للتوعية بحقوق المرأة، من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والتدريبية، والتأكيد على جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات للمرأة بنشر التعليمات والإجراءات المعمول بها الخاصة بتلك الخدمات في مواقعها الرسمية.

المساعدة الحقوقية

وبين أنه صدر الأمر السامي الكريم رقم ٢٥٨٠٣ وتاريخ ٢٩ /٥/ ١٤٣٩ بشأن تقديم المساعدة الحقوقية للنساء والأطفال في حالات الإيذاء، حيث تم توجيه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الهيئة السعودية للمحامين للحصول على قائمة دورية بأسماء المحامين المتبرعين وعناوينهم لتقديم المعونة القضائية، والتعاون معهم، عملاً بالفقرة (١١) من المادة (الثالثة عشرة) من تنظيم الهيئة السعودية للمحامين، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٣١٧) بتاريخ ٨/ ٧/ ١٤٣٦، وإبرام مذكرة تفاهم مع جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره، للاستفادة من تجربتها في تقديم العون الحقوقي للمستحقين والمشورة الفنية لهم، والتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للاستفادة مما لديها في شأن تقديم المعونة القضائية، وكذلك التواصل مع محامين لتشجيعهم وتحفيزهم على تقديم المساعدة الحقوقية للمستحقين.

تصحيح المفاهيم الخاطئة

تجدر الإشارة إلى أن هذه الأسس القانونية لم تقف عند حد معالجة بعض التحديات، بل تجاوزت ذلك إلى تصحيح بعض المفاهيم والتصورات الخاطئة التي قد تمثل عائقاً يحول دون تمكين المرأة، إضافة إلى ما تم اتخاذه من تدابير في مجال التوعية بحقوق الإنسان والتربية عليها، خصوصا حقوق المرأة، بالنسبة للإطار المؤسسي، فقد تم إنشاء محاكم للأحوال الشخصية وفقاً لنظام القضاء،كما تم إنشاء مجلس شؤون الأسرة، ليتولى مهمة رعاية شؤون الأسرة، وتضمن تنظيم المجلس تشكيل ما يلزم من لجان فنية من بينها لجنة تعنى بحقوق المرأة. ويعمل هذا المجلس على التأكد من قيام الجهات الحكومية والأهلية المعنية بأدوارها، وتحقيق غاياتها، والتنسيق بينها؛ لتكوين الرؤية المشتركة للأسرة.

مركز لبلاغات العنف

وفي إطار الجهود المبذولة لمواجهة العنف الأسري؛ قال الدكتور العيبان لقد تم إنشاء مركز متخصص لتلقي بلاغات العنف الأسري على رقم مجاني يعمل على مدار الساعة، وبكادر نسائي بالكامل ويسهم في التدخل السريع في حالات الإيذاء وحالات العنف الأسري، بالتنسيق مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني،كما تم إنشاء لجنة لمكافحة

جرائم الاتجار بالأشخاص مكونة من الجهات الحكومية ذات العلاقة، كإحدى الآليات الوطنية المعنية بتنفيذ نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.

تطورات عدة

وأضاف: لقد أثمرت الجهود المتخذة في سياق حماية وتعزيز حقوق المرأة عن كثيرٍ من التطورات التي جاء تفصيلها في التقرير ومذكرة الإجابات على قائمة المسائل، ومن أبرزها في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، تعيين ٣٠ سيدة في مجلس الشورى بما نسبته (٢٠%) من إجمالي عدد أعضاء المجلس، وتعيين ست سيدات في مجلس هيئة حقوق الإنسان، بما نسبته (٢٥%) من إجمالي عدد أعضاء مجلس الهيئة، وتعيين العديد من السيدات في مواقع صنع القرار العليا، وحصول المرأة على حق الانتخاب والترشح لعضوية المجالس البلدية، وقد سبق وأن أتيح للمرأة المشاركة في الترشح والانتخاب لمجلس الغرف التجارية، وفازت مجموعة من السيدات بعضوية هذه المجالس.

إنخفاض وفيات الأمومة.. و٩٨% من الولادات تحت إشراف صحي

وأوضح الدكتور العيبان أن الجهود المتخذة في مجال صحة المرأة أثمرت عن الكثير من النتائج الإيجابية، شملت رفع مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمستفيدين مرتكزة على مبدأ المساواة بين الجنسين، وقد شملت هذه الجهود مجالات عدة منها: مجالات رعاية الأمومة والطفولة حيث انخفض معدل وفيات الأمومة لكل مائة ألف مولود حي إلى (١٢) في عام ٢٠١٧، وارتفعت نسبة الولادات تحت إشراف كوادر صحية ماهرة إلى ٩٨% عام ٢٠١٦، كما بلغت نسبة الأمهات اللاتي يتم توفير الرعاية الصحية لهن بواسطة مهنيين صحيين في عام ٢٠١٦ إلى ٩٨%. إضافة إلى برامج التحصين، والرعاية الصحية لذوي الإعاقة والمسنين، والرعاية الصحية للطالبات، والصحة النفسية، والرعاية الصحية في حالات الحوادث والطوارئ والكوارث ومكافحة الأمراض المُعْدية، والوبائية وعلاج الامراض المستعصية وزراعة الأعضاء، وغير ذلك من عناصر الرعاية الصحية الشاملة، إضافة إلى ما يتعلق بالبنية التحتية المساندة.

٥٢% نسبة الفتيات في التعليم

وفي مجال تعليم المرأة، بيَّن رئيس هيئة حقوق الإنسان أن نسبة الفتيات في التعليم العام والتعليم العالي بلغت ٥٢%. كما تم خفض نسبة الأمية من خلال الاستمرار في إطلاق البرامج المرنة مثل برنامج مجتمع بلا أمية، وبرنامج «مدينة بلا أمية»، ومشروع «قوافل النور»، وبرنامج الحي المتعلم وغيرها من البرامج التي تهدف إلى الوصول للمستهدفات من النساء في المناطق المختلفة. وكذلك خفض نسبة تسرب الطالبات من التعليم. وفضلاً عن مجانية التعليم العام والجامعي يتم تقديم حوافز مادية ومعنوية، من بينها منح مكافآت مالية للطلاب والطالبات على حدٍ سواء، كما تم توسيع التحاق الفتيات في التخصصات العلمية والمهنية وخاصة التي يتطلبها سوق العمل، واعتماد مقرر التربية الرياضية كمقرر دراسي للطالبات في التعليم العام.

وفي إطار التدريب المهني للمرأة، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٦٠) وتاريخ ٢٨/ ٢/ ١٤٣٠هـ الموافق (١٧/ ١٠ /٢٠٠٩م) المتضمن عددا من الأحكام لدعم المرأة ومنها، التوسع في مجالات التعليم التقني والمهني، وبرامج التوظيف الإلكتروني.

وفي مجال العمل، تم اتخاذ العديد من التدابير الهادفة إلى القضاء على البطالة وخاصة بين الإناث، ومن أبرزها قيام وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالشراكة مع صندوق تنمية الموارد البشرية؛ بإطلاق خمسة برامج تهدف إلى تمكين المرأة لاسيما الأكثر حاجة، ورفع نسبة مشاركتها في سوق العمل، وهي: برنامج دعم ضيافة أطفال المرأة العاملة، وبرنامج نقل المرأة العاملة، وبرنامج دعم نمو التوطين بالمنشآت، وبرنامج العمل الحر، وبرنامج العمل الجزئي.

كما أطلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مبادرة تطوير الآليات لتمكين النساء من البرامج التأهيلية المنتهية للتوظيف.

ولمنع كل تمييز في الأجور بين العمال والعاملات؛ صدر قرار وزير العمل في عام ٢٠١٠م الذي نص على المساواة في الأجور في العمل ذي القيمة المتساوية، وقد أكد على ذلك النموذج الموحد للائحة تنظيم العمل التي صدرت في يناير ٢٠١٨م.

وفيما يتعلق بالمشاركة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية، فقد حقق مستوى مشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية ارتفاعاً مستمراً بشكل متوازي مع ما تشهده المجالات الأخرى المرتبطة بحقوقها كالتعليم والعمل والصحة. وصاحب هذا الارتفاع استفادة المرأة بشكل أكبر من القروض الاستثمارية، والخدمات التمويلية المقدّمة من القطاع العام أو الخاص بأشكالها المختلفة، وقد ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في الأعمال التجارية، ونسبة حصتها من رأس المال المسجل لكافة الكيانات التجارية. كما تقلدت المرأة السعودية العديد من المناصب القيادية في القطاع الخاص مثل رئاسة مجلس إدارة السوق المالية السعودية، وبعض المصارف، والشركات.

وأوضح الدكتور العيبان أن المملكة العربية السعودية بوصفها طرفاً في خمس اتفاقيات أساسية من أصل اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسة في مجال حقوق الإنسان، وقد حرصت على التعاون مع هيئات المعاهدات بما فيها لجنتكم الموقرة، من خلال الالتزام بإعداد وتقديم التقارير الدورية، والإجابة على ما تبديه هيئات المعاهدات من تساؤلات حيال بعض المسائل والموضوعات، والمشاركة في الحوارات التفاعلية مع هذه الهيئات.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تحديث في إدارة المناطق السعودية... وتعيين امرأة نائباً لوزير العمل

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ١٢ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

دخلت المملكة العربية السعودية أول من أمس، مرحلة تحديث وتطوير إداري شمل مناصب قيادية. وأمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بتعيين قياديين شبان في مناصب أمراء المناطق ونوابهم، كما عيّن قيادات عسكرية، ودفع بثلاث نساء إلى مناصب قيادية، إحداهن نائباً لوزير العمل والتنمية الاجتماعية، وأعاد هيكلة مركز الملك عبدالله للحوار الوطني.

واستقبل ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، في الرياض أمس، الأمراء والمسؤولين الذين قضى الأمر الملكي بترقيتهم وتعيينهم في مناصبهم العسكرية الجديدة. وقلدهم رتبهم العسكرية الجديدة، متمنياً لهم التوفيق في خدمة دينهم ووطنهم.

تطوير وزارة الدفاع

ومن أبرز القرارات التي صدرت ليل الاثنين- الثلثاء، الموافقة على وثيقة تطوير وزارة الدفاع، التي تشمل رؤية واستراتيجية جديدة، وهو الملف الذي كان الملك سلمان رفعه إلى الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز، ما أسفر عن تشكيل لجنة لدراسة أوضاع وزارة الدفاع وحاجاتها وتمخض عن أمانة عامة.

واختار الملك الراحل عبدالله وقتها، الأمير محمد بن سلمان ليكون أمينها العام، بصفته مشرفاً عاماً على مكتب وزير الدفاع ومسؤولاً عن ملف التطوير الذي تحقق أول من أمس. وأشرف ولي العهد في ما بعد على إعادة ترتيب وزارة الدفاع لتواكب مرحلة التطوير التي كانت القيادات السعودية تحلم بها.

ومنذ عام ٢٠١٤، ابتدأت رحلة تحديث وزارة الدفاع، التي شهدت أكبر حملة تغيير على المستويات كافة. وسبق لولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان أن أكد في تصريحات صحافية العام الماضي، أن «المملكة ثالث أكبر بلد في العالم إنفاقاً على التسليح العسكري»، وأن «من شأن الخطوات التي سيتضمنها برنامج تطوير وزارة الدفاع دعم قطاع التصنيع العسكري.«

وتشمل خطة برنامج تطوير وزارة الدفاع التي أعدت على ضوء استراتيجية الدفاع الوطني نقاطا عدّة، يأتي في طليعتها، التركيز على أهمية الهيكلة التنظيمية الجديدة وما تسفر عنه من حوكمة فعالة، والتأكيد على أهدافها الخمسة الرئيسة التي تتعلق بـ «تحقيق التفوق والتميز العملياتي المشترك»، و «تطوير الأداء التنظيمي لوزارة الدفاع»، و «تطوير الأداء الفردي ورفع المعنويات»، و «تحسين كفاءة الإنفاق ودعم توطين التصنيع العسكري»، و «تحديث منظومة الأسلحة.«

تعيينات نوعية

وقال الأكاديمي السعودي عبدالله آل طاير في حديث إلى «الحياة» أمس، إن الأوامر الملكية «استهدفت الصف الثاني من المسؤولين في ما يخص التعيينات»، لافتاً إلى أنها «ليست مجرد تعيينات». ورأى أنها «تسير في شكل متماه مع عملية الإصلاح المتسقة منذ ثلاثة أعوام والتي تشتمل تحديث خطوط ومفاصل الدولة». وأضاف: «لوحظ أيضاً تغيير نوعي على مستوى التعيينات، تجلى في تعيين سيدة في منصب نائب وزير العمل لشؤون التنمية المجتمعية، ما يعني تغيراً نوعياً في عمل الوزارة ومسارها التنموي»، ورأى أن «ذلك سيضيف الكثير إلى عمل الوزارة.«

وقال آل طاير إن «التعيينات والتحديثات في وزارة الدفاع، جاءت تطبيقاً للاستراتيجية التي سبق إعلانها، وكذلك مع ملاحظات سابقة منشورة للأمير محمد بن سلمان». وتابع: «يقيني أن الوزارة مقبلة على عملية تغيير نوعية، تتحول بموجبها من استهلاك الكثير من موازنة الدولة بحكم التحديات التي تعترضها في المنطقة، إلى وزارة منتجة تسهم بفاعلية في الناتج المحلي.«

ترقيات وتشكيلات

وكان خادم الحرمين الشريفين أمر بإنهاء خدمة الفريق أول ركن عبدالرحمن بن صالح بن عبدالله البنيان رئيس هيئة الأركان العامة وإحالته على التقاعد. وترقية الفريق ركن فياض بن حامد بن رقاد الرويلي نائب رئيس هيئة الأركان العامة إلى رتبة فريق أول ركن، وتعيينه رئيساً لهيئة الأركان العامة، وإنهاء خدمة الفريق ركن محمد بن عوض بن

منصور سحيم قائد قوات الدفاع الجوي وإحالته على التقاعد، وإعفاء الفريق ركن فهد بن تركي بن عبدالعزيز قائد القوات البرية من منصبه، وتعيينه قائداً للقوات المشتركة برتبة فريق ركن، وترقية اللواء ركن مطلق بن سالم بن مطلق الأزيمع إلى رتبة فريق ركن، وتعيينه نائباً لرئيس هيئة الأركان العامة، وترقية اللواء ركن جارالله بن محمد بن جارالله العلويط إلى رتبة فريق ركن، وتعيينه قائداً لقوة الصواريخ الاستراتيجية، وترقية اللواء ركن فهد بن عبدالله بن محمد المطير إلى رتبة فريق ركن، وتعيينه قائداً للقوات البرية، وترقية اللواء ركن مزيد بن سليمان بن مزيد العمرو إلى رتبة فريق ركن، وتعيينه قائداً لقوات الدفاع الجوي، وترقية اللواء طيار ركن تركي بن بندر بن عبدالعزيز إلى رتبة فريق ركن وتعينه قائداً للقوات الجوية.

نائبة لوزير العمل

وكان لافتاً في القرارات الملكية، تعيين الدكتورة تماضر بنت يوسف الرماح نائباً لوزير العمل والتنمية الاجتماعية بالمرتبة الممتازة. وسبق للرماح أن عُينت في منصب وكيلة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتوطين الموجّه. ونالت الرماح شهادة دكتوراه في العلوم الإشعاعية والهندسة الطبية من كلية الطب والعلوم الإنسانية في «جامعة مانشستر» عام ٢٠٠٧. وقبلها، نالت شهادة الماجستير في الأشعة المقطعية من «جامعة ويلز بانغور» عام ٢٠٠٣. كما نالت شهادة البكالوريوس في العلوم الإشعاعية من «جامعة الملك سعود» في الرياض عام ١٩٩٥.

وشملت قرارات خادم الحرمين الشريفين إعفاء الأمير فهد بن بدر بن عبدالعزيز أمير منطقة الجوف من منصبه بناء على طلبه، وتعيين الأمير بدر بن سلطان بن عبدالعزيز أميراً لمنطقة الجوف بمرتبة وزير، وتعيين الأمير تركي بن طلال بن عبدالعزيز نائباً لأمير منطقة عسير بمرتبة وزير، وتعيين الأمير فيصل بن فهد بن مقرن بن عبدالعزيز نائباً لأمير منطقة حائل بالمرتبة الممتازة، وتعيين الأمير فهد بن بدر بن عبدالعزيز مستشاراً لخادم الحرمين الشريفين بمرتبة وزير، والأمير سلطان بن أحمد بن عبدالعزيز مستشاراً في الديوان الملكي بالمرتبة الممتازة. وتعيين الأمير فيصل بن تركي بن عبدالعزيز مستشاراً في الديوان الملكي بمرتبة وزير، كما تم تعيين عبدالرحمن بن صالح البنيان مستشاراً في الديوان الملكي برتبة فريق أول ركن. وتعيين المهندس إبراهيم السلطان مستشاراً في الديوان الملكي.

وأمر الملك سلمان بإعفاء الدكتور أحمد السالم نائب وزير الداخلية من منصبه، وكذلك إعفاء حمد بن خلف الخلف وكيل وزارة الداخلية للشؤون الأمنية. وتعيين محمد بن مهنا المهنا وكيلاً لوزارة الداخلية للشؤون الأمنية بالمرتبة الممتازة، وتعيين الأمير الدكتور بندر بن عبدالله المشاري آل سعود مساعداً لوزير الداخلية لشؤون التقنية بالمرتبة الممتازة.

وتعيين أحمد قطان وزير دولة لشؤون الدول الأفريقية بمرتبة وزير في وزارة الخارجية، وتعيين المهندس طارق الفارس أميناً لمنطقة الرياض، وإعفاء الدكتور أسامة بن فضل البار أمين العاصمة المقدسة من منصبه. وتعيين المهندس محمد القويحص أميناً للعاصمة المقدسة، وتعيين الدكتور حمد بن محمد بن حمد آل الشيخ رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم.

كما أمر خادم الحرمين بإعفاء عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله الدهمش المستشار للشؤون الفنية في وزارة الشؤون البلدية والقروية من منصبه، وأعفي أحمد بن صالح بن عبدالله الحميدان نائب وزير العمل من منصبه، وعُيّن الدكتور عبدالله بن ناصر بن محمد أبوثنين نائباً لوزير العمل والتنمية الاجتماعية (للعمل) بالمرتبة الممتازة.

وأعفي الدكتور يوسف بن طراد السعدون وكيل وزارة الخارجية للعلاقات الاقتصادية والثقافية من منصبه، كما تم تعيين الشيخ سعد بن محمد بن عبدالله السيف نائباً لوزير العدل بالمرتبة الممتازة، وتعيين فيصل بن فاضل بن محسن الإبراهيم نائباً لوزير الاقتصاد والتخطيط بالمرتبة الممتازة، بينما عيِّن خالد بن سعود بن عبدالعزيز الشنيفي مساعداً لوزير الاقتصاد والتخطيط بالمرتبة الممتازة.

وتمّ تعيين محمد بن داخل بن عبدربه المطيري أميناً عاماً لمجلس الشورى بالمرتبة الممتازة، وعدنان بن سالم بن سليمان آل حميدان مديراً لـ «جامعة جدة» بالمرتبة الممتازة، وشلعان بن راجح بن عبدالله بن شلعان وكيلاً للنيابة العامة بالمرتبة الممتازة.

وتضمن الأمر الملكي أيضاً، تعيين الأمير بندر بن خالد بن فيصل بن عبدالعزيز آل سعود رئيساً لمجلس إدارة نادي الفروسية، على أن تضمّ عضوية المجلس كل من: الأمير عبدالعزيز بن تركي بن فيصل بن عبدالعزيز آل سعود، والأمير عبدالله بن خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود. ويتولّى صالح بن علي الحمادي منصب المدير العام للنادي والأمين العام للمجلس.

١٠ آلاف سجين يستفيدون من «البيوت العائلية»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ١٢ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

أعلنت المديرية العامة للسجون استفادة أكثر من ١٠ آلاف نزيل من البيوت العائلية، المخصصة لقضاء النزيل يوماً كاملاً برفقة عائلته، داخل الإصلاحية، وما توفره من خدمات وأجواء عائلية بكامل الخصوصية.
وبحسب المديرية، فإن تجربة البيوت العائلية داخل الإصلاحيات، في مختلف مناطق المملكة، تعكس الدور الأساسي للأسرة في تحقيق الأهداف الإصلاحية للنزلاء، مشيرة إلى حرصها على استفادة جميع المحكومين والموقوفين منها في جميع القضايا، «وذلك من خلال توفير البيئة الأسرية الملائمة لاستضافة النزيل زوجته وأطفاله يوماً كاملاً في جناح فندقي.»

وأشارت إلى أنه يشرف على إدارة وتشغيل البيوت العائلية طاقم نسائي مؤلف من اختصاصيات اجتماعيات، ونفسيات، وملاحظات عسكريات، لتوفير كل ما تتطلبه إقامة أسرة النزيل داخل الإصلاحية.

وزير «العدل»: الحكم في الدعاوى التجارية خلال ٣ جلسات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ١٢ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

أصدر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني أمس (الثلثاء)، قراراً يقضي بإضافة مادة إلى اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية، تقضي بتحديد موعد لنظر القضايا التجارية، بما لا يتجاوز ٢٠ يوماً من تاريخ قيد الدعوى، ضمن إضافات عدة أقرتها وزارة العدل في اللائحة. ونصت مادة أخرى، بحسب بيان صحافي أصدرته وزارة العدل أمس، على أن يكون الحد الأقصى للجلسات في الدعاوى التجارية ثلاث جلسات مرافعة بعد تبليغ المدعى عليه، وألا يجوز التأجيل في ما زاد عليها إلا في حالات الضرورة، كمرض أحد أطراف الدعوى أو ممثليهم، أو عدم تمكن أحد الشهود من الحضور. ونصت إحدى المواد المضافة على أنه يجب على الدائرة القضائية في الجلسة الأولى التحقق من المسائل الأولية المتعلقة بالاختصاص وشروط قبول الدعوى.
وأُضيفت مادة إلى اللائحة تنص على أنه للمحكمة في الدعاوى التجارية أن تمكّن الأطراف بقرار يُثبت بمحضر الجلسة من تبادل المذكرات والمستندات لدى إدارة المحكمة، على أن يتضمن القرار تحديد عدد المذكرات وموعد إيداع كل منها وموعد الجلسة التالي.
واتسمت التعديلات على اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية في مجملها بدعم سرعة إنجاز القضايا في المحاكم التجارية المتخصصة، وإعادة هندسة عدد من الإجراءات فيها، بما يضمن سرعة إصدار الحكم التجاري وجودته.

المجلس الاقتصادي يستعرض تقرير الربع الرابع لميزانية المملكة ٢٠١٧

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١٢ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

الرياض: واس ٢٨-٠٢-٢٠١٨ ٢:٣٤ AM
رأس ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الأمير محمد بن سلمان، الاجتماع الذي عقده مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أمس في قصر اليمامة بالرياض.
واستعرض المجلس خلال الاجتماع عددا من الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، ومنها العرض المقدم من وزارة المالية حيال تقرير الربع الرابع لأداء ميزانية المملكة من العام المالي المنصرم، وتضمن التقرير استعراضا للأداء المالي للميزانية العامة للدولة، ومؤشر النفقات التشغيلية والرأسمالية، ومؤشرات العجز والدين العام.
كما ناقش المجلس التقرير السنوي عن رؤية المملكة ٢٠٣٠ والمقدم من مكتب الإدارة الإستراتيجية بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وقد اشتمل على عرض تفصيلي حول التقدم المحرز خلال عام ٢٠١٧، في جميع برامج تحقيق الرؤية، وتطورات مؤشرات الاقتصاد الكلي، ومؤشرات مستهدفات الرؤية، وتحليل الأثر والنتائج وأبرز المخاطر.
واستعرض المجلس خلال اجتماعه العرض المقدم من وزير المالية ورئيس الهيئة العامة للزكاة والدخل، حيال ما تم لتنفيذ مقتضى الأمر السامي رقم (٣٢٧٤٩) وتاريخ ١٤٣٨/٧/١٦، بناءً على ما رفعه ولي العهد رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، في شأن توجيه وزير المالية لمراجعة القرار الوزاري رقم (١٠٠٥) بتاريخ ١٤٢٨/٤/٢٨ المتعلق بالوعاء الزكوي للبنوك والشركات المالية، في ضوء التطبيقات العملية خلال الفترة الماضية، ووفقاً لما يحقق المصلحة العامة، وقد اتخذ المجلس حيال تلك الموضوعات التوصيات اللازمة.

إلزام ملاك ١,٤ مليون رأس من الإبل بشرائح إلكترونية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١٢ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

الرياض، الدمام: واس، زينة علي ٢٨-٠٢-٢٠١٨ ٢:٢٩ AM
رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أمس الجلسة، التي عقدها مجلس الوزراء، في قصر اليمامة بمدينة الرياض، ووافق خلالها على وثيقة تطوير وزارة الدفاع، وإنشاء هيئة عليا لتطوير منطقة عسير، مع التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه المملكة على المستوى الدولي، حيث قدمت نحو ١٢٥ مليون دولار (٤٦٨,٧ مليون ريال) لإصلاح

الأمم المتحدة وتعزيز دورها التنموي، وكذلك محاربتها للإرهاب في كل مكان، حيث دعمت القوة المشتركة في الساحل الإفريقي لمحاربة الإرهاب بـ١٠٠ مليون يورو (٤٥٠ مليون ريال). كما ألزم المجلس في جلسته أمس، وبعد الاطلاع على معاملة مرفوعة من وزارة الداخلية في شأن إبعاد الإبل السائبة وغيرها من المواشي عن الطرق السريعة خارج المدن، جميع ملاك الإبل بوضع الشريحة الإلكترونية الخاصة بمشروع الترقيم والتسجيل الإلكتروني للحيوانات لدى وزارة البيئة والمياه والزراعة.

ثناء وتقدير

أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى الاتصال الهاتفي الذي أجراه بالرئيس سيريل رامفواز رئيس جمهورية جنوب إفريقيا، ونتائج استقباله وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشؤون التنمية الدولية البريطاني اليستر بيرت، ورئيس أركان الدفاع البريطاني الفريق أول ستيورات بيتش.

وأعرب المجلس عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين على تفضله بالرعاية الكريمة لحفل افتتاح منتدى الرياض الدولي الإنساني، وتدشينه منصة المساعدات السعودية، وهي أول منصة تقام في المنطقة بهذا الحجم لتعرض الجهود الإغاثية والإنسانية والإنمائية التي تسهم بها المملكة، وما يمثله ذلك من تجسيد لإسهام قيادة المملكة وشعبها في رفع المعاناة الإنسانية عن المجتمعات المتضررة، ونقل صورة مشرفة عن البعد الإنساني الذي تنتهجه هذه البلاد المعطاءة، بالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية. كما عبر خادم الحرمين الشريفين عن تمنياته بأن يوفق الله المسؤولين الذين صدرت الأوامر الليلة الماضية بتعيينهم لتحقيق التطلعات نحو خدمة وطنهم ومواطنيهم، وتقديره لأصحاب السمو والمعالي الذين أدوا رسالتهم في تقديم ما أنيط بهم من مهام ومسؤوليات خلال فترة عملهم. وأبدى المجلس تقديره للملك المفدى بصدور أمره الكريم بالموافقة على وثيقة تطوير وزارة الدفاع المشتملة على رؤية وإستراتيجية برنامج تطوير الوزارة، وكذا الأمر الكريم بإنشاء هيئة عليا لتطوير منطقة عسير.

جملة تقارير

أوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد العواد، عقب الجلسة، أن المجلس استعرض جملة من التقارير عن مجريات الأحداث وتطورات الأوضاع إقليمياً وعربياً ودولياً، وجدد التأكيد على ما عبرت عنه المملكة من قلق عميق من استمرار تصاعد هجمات النظام السوري على الغوطة الشرقية، وأثر ذلك على المدنيين هناك، مشددة على ضرورة وقف النظام السوري للعنف، وإدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية، والأخذ بشكل جاد بمسار الحل السياسي للأزمة السورية، وفق المبادئ المتفق عليها والمتمثلة في إعلان جنيف وقرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤.

مذكرات واتفاقيات

أفاد العواد أن المجلس اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وقد انتهى إلى ما يلي:

أولاً:

وافق المجلس على تفويض وزير البيئة والمياه والزراعة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الموزمبيقي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة ووزارة الزراعة في موزمبيق في المجالات الزراعية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً:

وافق المجلس على تجديد اتفاقية التعاون في مجال الخدمات البيطرية بين حكومة المملكة وحكومة مصر، لمدة خمس سنوات.

ثالثاً:

وافق المجلس على تفويض وزير البيئة والمياه والزراعة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب المصري في شأن مشروع اتفاقية تعاون في مجال حماية البيئة والحد من التلوث بين حكومة المملكة وحكومة مصر، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً:

وافق المجلس على تفويض وزير البيئة والمياه والزراعة، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة ووزارة البيئة والغابات والتنمية العمرانية بالسودان في مجال الأرصاد الجوية، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

خامساً:

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخارجية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٣٤ / ٩) وتاريخ ٢١ / ٤ / ١٤٣٩، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة ووزارة الخارجية والتعاون الدولي في مالي، الموقع عليها في الرياض بتاريخ ٢١ / ٧ / ١٤٣٨، وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

سادساً:

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخارجية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٣٣ / ٩) وتاريخ ٢١ / ٤ / ١٤٣٩، قرر المجلس الموافقة على اتفاقية مقر بين حكومة المملكة والمكتب العربي لمكافحة التطرف والإرهاب، الموقعة في الرياض بتاريخ ١٥ / ١ / ١٤٣٨، وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

إبعاد الإبل السائبة

سابعاً:

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الداخلية في شأن إبعاد الإبل السائبة وغيرها من المواشي عن الطرق السريعة خارج المدن، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٢٦ - ١٤ / ٣٩ / د) وتاريخ ٢٨ / ٥ / ١٤٣٩، قرر المجلس إلزام جميع ملاك الإبل بوضع الشريحة الإلكترونية الخاصة بمشروع الترقيم والتسجيل الإلكتروني للحيوانات لدى وزارة البيئة والمياه والزراعة، كما أقر عدداً من الترتيبات في هذا الشأن.

ثامناً:

بعد الاطلاع على التوصيات المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٦٣ - ١ / ٣٨ / د) وتاريخ ١٦ / ١٠ / ١٤٣٨، ورقم (٧٦ - ٢٦ / ٣٨ / د) وتاريخ ٢٧ / ١٢ / ١٤٣٨، ورقم (٢١ - ٦ / ٣٩ / د) وتاريخ ٢٨ / ١ / ١٤٣٩، ورقم (٢٢ - ١٨ / ٣٩ / د) وتاريخ ١١ / ٥ / ١٤٣٩، قرر مجلس الوزراء تعديل اسم (المؤسسة العامة للموانئ) ليكون (الهيئة العامة للموانئ)، والموافقة على تنظيمها.

إجراءات حكومية دولية

تطرق مجلس الوزراء إلى ما شددت عليه المملكة في بيانها لاجتماع السفراء لمجموعة الـ٧٧ والصين في نيويورك لتبادل وجهات النظر في الإجراءات الحكومية الدولية، من ضرورة التعاون الجاد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفعاليتها في إصلاحات الأمم المتحدة، حيث قدمت المملكة خلال السنوات الثلاث الماضية حوالي ١٢٥ مليون دولار (٤٦٨,٧ مليون ريال) عبر الأمم المتحدة، إيماناً منها بتحقيق الأهداف التنموية، ودعوتها إلى الاستمرار في دعم صناديق الأمم المتحدة الإغاثية، سيما المتعلقة بمكافحة الفقر. وبين معاليه أن المجلس أشار إلى ما عبرت عنه المملكة في اختتام أعمال المؤتمر الدولي لدعم دول الساحل الإفريقي في بروكسل من جهودها في مكافحة التطرف والإرهاب، ومن ذلك دعمها بمبلغ ١٠٠ مليون يورو (٤٥٠ مليون ريال) للقوة المشتركة لمكافحة الإرهاب في دول الساحل الإفريقي، والدعم الإنساني للاجئين عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والدعم التنموي عبر الصندوق السعودي للتنمية لهذه الدول. وأشاد المجلس بما اشتمل عليه «إعلان جدة» الصادر في ختام أعمال الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل بمشاركة ٥٦ دولة إسلامية ومنظمات إقليمية ودولية.

وجدد المجلس إدانة المملكة للتفجير الإرهابي بسيارتين ملغومتين في العاصمة الصومالية مقديشو، والهجمات التي شهدتها العاصمة كابول وإقليم فراه بجمهورية أفغانستان، معبراً عن العزاء والمواساة لذوي الضحايا ولحكومتي وشعبي جمهوريتي الصومال وأفغانستان الإسلامية، مع التمنيات للجرحى والمصابين بالشفاء العاجل.

ترقيات

وافق المجلس على ترقيات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:

١ .ترقية إبراهيم بن محمد بن عايد الهذلي إلى وظيفة (وكيل الإمارة للشؤون الأمنية) بالمرتبة الخامسة عشرة بإمارة منطقة القصيم.

٢ .ترقية بريك بن عبدالله بن بريك القرني إلى وظيفة (أمين عام شؤون المجالس البلدية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية.

٣ .ترقية المهندس عبدالعزيز بن عبدالهادي بن عبدالوهاب المنصوري إلى وظيفة (مستشار للشؤون الفنية) بالمرتبة الخامسة عشرة بجامعة الأمام عبدالرحمن بن فيصل.

٤ .ترقية صالح بن محمد بن مسفر الغامدي إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بمعهد الإدارة العامة.

٥ . ترقية محمد بن حمد بن عبدالعزيز الناصر إلى وظيفة (وكيل الرئيس للتخطيط والتطوير) بالمرتبة الخامسة عشرة بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٦ .ترقية محمد بن علي بن مانع القحطاني إلى وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الرابعة عشرة بدارة الملك عبدالعزيز.
٧ .ترقية جمال بن عبدالله بن سعيد آل مشيط إلى وظيفة (مدير عام الإدارة العامة للأحوال المدنية بمنطقة جازان) بالمرتبة الرابعة عشرة بالأحوال المدنية بوزارة الداخلية.
٨ .ترقية عائض بن علي بن هادي الهاجري إلى وظيفة (مدير عام الإدارة المركزية للتنظيم والإدارة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.
٩ .ترقية منصور بن محمد بن سليمان الجربوع إلى وظيفة (مدير عام مكتب الوزير) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

ضريبة القيمة الانتقائية تخفض قيمة واردات التبغ ٧٤ % في ٦ أشهر

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء ١٢ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

صدر أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بتأمين منزل وسيارة للمواطن سامي بن محمد علي النعمي ، الذي فقد ستة من أبنائه وزوجته في حادث مروري الخميس الماضي بمركز الكدمي التابع لمحافظة صبيا بمنطقة جازان.
وأعرب الأمير محمد بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز أمير منطقة جازان بالنيابة عن شكره وتقديره وامتنانه لخادم الحرمين الشرسجلت قيمة واردات السعودية من التبغ ومشتقاته في النصف الثاني من العام الماضي ٢٠١٧ تراجعا بنسبة ٧٤ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، متأثرة بتطبيق الضريبة الانتقائية في حزيران (يونيو) الماضي، إذ بلغت قيمة الواردات نحو ٦٢٠ مليون ريال مقارنة بنحو أكثر من ٢,٣٦ مليار ريال بانخفاض ١,٧٤ مليار ريال.
ووفقا لبيانات الهيئة العامة للإحصاء خصت بها "الاقتصادية"، فإن حجم واردات المملكة من التبغ ومشتقاته تراجعت بنسبة ٦٠ في المائة تطبيق الضريبة الانتقائية حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٧، إذ بلغ حجم الواردات خلال الفترة ١١,٤ مليون كيلوجرام بانخفاض نحو ١٧ مليون كيلوجرام مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦ البالغة نحو أكثر من ٢٨,٥ مليون كيلوجرام.
وفيما يتعلق بمشروبات الطاقة والمياه الغازية والمنكهة والمحلاة، فقد ارتفعت قيمة واردات المملكة منها ٢٥ في المائة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٧، إذ بلغت ٦,٧ مليون ريال، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق له ٢٠١٦ البالغة قيمتها ٥,٤ مليون ريال.
وبلغ حجم واردات مشروبات الطاقة للنصف الثاني من ٢٠١٧ نحو ٢,١٤ مليون كيلوجرام، في حين بلغت في الفترة ذاتها من عام ٢٠١٦ نحو ١,٢٣ مليون كيلوجرام.
وحول قيمة واردات المملكة من المشروبات الغازية، فقد شهدت ارتفاعا في النصف الثاني بنسبة ١٠ في المائة بما يعادل ١٩,٩ مليون ريال، (٣٣,٨ مليون ريال ٢٠١٧)، في حين كانت قيمتها المالية خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٦ نحو ٣٠,٦ مليون ريال.
فيما بلغ حجم واردات المملكة من المشروبات الغازية خلال النصف الثاني ٢٣,٤ مليون كيلوجرام، مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠١٦ البالغة نحو ١٩,٨ مليون كيلوجرام.

خادم الحرمين الشريفين رأس جلسة المجلس في قصر اليمامة أمس الملك يدعو بالتوفيق للأمراء والمسؤولين المعينين لتحقيق التطلعات نحو خدمة وطنهم ومواطنيهم

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء ١٢ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

»الجزيرة» - واس:
رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الثلاثاء، في قصر اليمامة بمدينة الرياض. وفي مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى الاتصال الهاتفي الذي أجراه بفخامة الرئيس سيريل رامفواز رئيس جمهورية جنوب إفريقيا ونتائج استقباله معالي وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشؤون التنمية الدولية البريطاني اليستر بيرت، ومعالي رئيس أركان الدفاع البريطاني الفريق أول ستيورات بيتش. وأعرب مجلس الوزراء عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين على تفضله بالرعاية الكريمة لحفل افتتاح منتدى الرياض الدولي الإنساني، وتدشينه - أيده الله - منصة المساعدات السعودية، وهي أول منصة تُقام في المنطقة بهذا الحجم لتعرض الجهود الإغاثية والإنسانية والإنمائية التي تسهم بها المملكة، وما يمثله ذلك من تجسيد لإسهام قيادة المملكة وشعبها في رفع المعاناة الإنسانية عن المجتمعات المتضررة ونقل صورة مشرفة عن البعد الإنساني الذي تنتهجه هذه البلاد المعطاءة، بالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية. كما عبر خادم الحرمين الشريفين - رعاه الله - عن تمنياته بأن يوفق الله المسؤولين الذين صدرت الأوامر الليلة قبل الماضية بتعيينهم من أصحاب السمو والمعالي لتحقيق التطلعات نحو خدمة وطنهم ومواطنيهم، وتقديره - أيده الله - لأصحاب السمو والمعالي الذين أدوا رسالتهم في تقديم ما أنيط بهم من مهام ومسؤوليات خلال فترة عملهم. وأبدى المجلس تقديره للملك المفدى - حفظه الله - بصدور أمره الكريم بالموافقة على وثيقة تطوير وزارة الدفاع المشتملة على رؤية وإستراتيجية برنامج تطوير الوزارة، وكذا الأمر الكريم بإنشاء هيئة عليا لتطوير منطقة عسير.
وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء استعرض بعد ذلك جملة من التقارير عن مجريات الأحداث وتطورات الأوضاع إقليمياً وعربياً ودولياً، وجدد في هذا السياق التأكيد على ما عبرت عنه المملكة من قلق عميق من استمرار تصاعد هجمات النظام السوري على الغوطة الشرقية وأثر ذلك على المدنيين هناك، مشددة على ضرورة وقف النظام السوري للعنف، وإدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية، والأخذ بشكل جاد بمسار الحل السياسي للأزمة السورية، وفق المبادئ المتفق عليها والمتمثلة في إعلان جنيف وقرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤.
وتطرق مجلس الوزراء إلى ما شددت عليه المملكة في بيانها لاجتماع السفراء لمجموعة الـ ٧٧ والصين في نيويورك لتبادل وجهات النظر في الإجراءات الحكومية الدولية، من ضرورة التعاون الجاد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفعاليتها في إصلاحات الأمم المتحدة، حيث قدمت المملكة خلال السنوات الثلاث الماضية نحو ١٢٥ مليون دولار عبر الأمم المتحدة، إيماناً منها بتحقيق الأهداف التنموية، ودعوتها إلى الاستمرار في دعم صناديق الأمم المتحدة الإغاثية، سيما المتعلقة بمكافحة الفقر. وبين معاليه أن المجلس أشار إلى ما عبرت عنه المملكة في اختتام أعمال المؤتمر الدولي لدعم دول الساحل الإفريقي في بروكسل من جهودها في مكافحة التطرف والإرهاب، ومن ذلك دعمها بمبلغ مئة مليون يورو للقوة المشتركة لمكافحة الإرهاب في دول الساحل الإفريقي، والدعم الإنساني للاجئين عبر مركز الملك سلمان للإغاثة

والأعمال الإنسانية والدعم التنموي عبر الصندوق السعودي للتنمية لهذه الدول. وأشاد المجلس بما اشتمل عليه «إعلان جدة» الصادر في ختام أعمال الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل بمشاركة ٥٦ دولة إسلامية ومنظمات إقليمية ودولية. وجدد مجلس الوزراء إدانة المملكة للتفجير الإرهابي بسيارتين ملغومتين في العاصمة الصومالية مقديشو، والهجمات التي شهدتها العاصمة كابول وإقليم فراه بجمهورية أفغانستان، معبراً عن العزاء والمواساة لذوي الضحايا ولحكومتي وشعبي جمهوريتي الصومال وأفغانستان الإسلامية، مع التمنيات للجرحى والمصابين بالشفاء العاجل.

وأفاد معالي الدكتور عواد بن صالح العواد أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير البيئة والمياه والزراعة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الموزمبيقي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية ووزارة الزراعة في جمهورية موزمبيق في المجالات الزراعية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على تجديد اتفاقية التعاون في مجال الخدمات البيطرية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية مصر العربية، لمدة خمس سنوات.

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير البيئة والمياه والزراعة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب المصري في شأن مشروع اتفاقية تعاون في مجال حماية البيئة والحد من التلوث بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية مصر العربية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية ووزارة البيئة والغابات والتنمية العمرانية بجمهورية السودان في مجال الأرصاد الجوية، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

خامساً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الخارجية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٣٤ / ٩) وتاريخ ٢١ / ٤ / ١٤٣٩هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة العربية السعودية ووزارة الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية مالي، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ ٢١ / ٧ / ١٤٣٨هـ. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

سادساً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الخارجية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٣٣ / ٩) وتاريخ ٢١ / ٤ / ١٤٣٩هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية مقر بين حكومة المملكة العربية السعودية والمكتب العربي لمكافحة التطرف والإرهاب، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ ١٥ / ١ / ١٤٣٨هـ. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

سابعاً: بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الداخلية في شأن إبعاد الإبل السائبة وغيرها من المواشي عن الطرق السريعة خارج المدن، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٢٦ - ١٤ / ٣٩ / د) وتاريخ ٢٨ / ٥ / ١٤٣٩هـ، قرر مجلس الوزراء إلزام جميع ملاك الإبل بوضع الشريحة الإلكترونية الخاصة بمشروع الترقيم والتسجيل الإلكتروني للحيوانات لدى وزارة البيئة والمياه والزراعة، كما أقر المجلس عدداً من الترتيبات في هذا الشأن.

ثامناً: بعد الاطلاع على التوصيات المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٦٣ - ١ / ٣٨ / د) وتاريخ ١٦ / ١٠ / ١٤٣٨هـ، ورقم (٧٦ - ٢٦ / ٣٨ / د) وتاريخ ٢٧ / ١٢ / ١٤٣٨هـ، ورقم (٢١ - ٦ / ٣٩ / د) وتاريخ ٢٨ / ١ / ١٤٣٩هـ، ورقم (٢٢ - ١٨ / ٣٩ / د) وتاريخ ١١ / ٥ / ١٤٣٩هـ، قرر مجلس الوزراء تعديل اسم (المؤسسة العامة للموانئ) ليكون (الهيئة العامة للموانئ)، والموافقة على تنظيمها.

تاسعاً: وافق مجلس الوزراء على ترقيات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:

١- ترقية إبراهيم بن محمد بن عايد الهذلي إلى وظيفة (وكيل الإمارة للشؤون الأمنية) بالمرتبة الخامسة عشرة بإمارة منطقة القصيم.

٢- ترقية بريك بن عبدالله بن بريك القرني إلى وظيفة (أمين عام شؤون المجالس البلدية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية.

٣- ترقية المهندس عبدالعزيز بن عبدالهادي بن عبدالوهاب المنصوري إلى وظيفة (مستشار للشؤون الفنية) بالمرتبة الخامسة عشرة بجامعة الأمام عبدالرحمن بن فيصل.

٤- ترقية صالح بن محمد بن مسفر الغامدي إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بمعهد الإدارة العامة.

٥- ترقية محمد بن حمد بن عبدالعزيز الناصر إلى وظيفة (وكيل الرئيس للتخطيط والتطوير) بالمرتبة الخامسة عشرة بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٦ـ ترقية محمد بن علي بن مانع القحطاني إلى وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الرابعة عشرة بدارة الملك عبدالعزيز.
٧ـ ترقية جمال بن عبدالله بن سعيد آل مشيط إلى وظيفة (مدير عام الإدارة العامة للأحوال المدنية بمنطقة جازان) بالمرتبة الرابعة عشرة بالأحوال المدنية بوزارة الداخلية.
٨ـ ترقية عائض بن علي بن هادي الهاجري إلى وظيفة (مدير عام الإدارة المركزية للتنظيم والإدارة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.
٩ـ ترقية منصور بن محمد بن سليمان الجربوع إلى وظيفة (مدير عام مكتب الوزير) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.
واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها التقارير السنوية لكل من: وزارة المياه والكهرباء (سابقاً)، ومصلحة الجمارك العامة، ولجنة المساهمات العقارية عن أعوام مالية سابقة، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

الحياة AL HAYAT

الأونروا هي الحل... لا المشكلة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ١٢ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

علي هويدي

يستنفر الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأميركية أدواتهما المختلفة في محاولة لإقناع المجتمع الدولي بأن وكالة «الأونروا» باتت تمثل «المشكلة» أمام عربة التسوية الفاشلة والمتعثرة أصلاً، وبالتالي لا بد من إغلاق هذه الوكالة. وبدأ هذا التوجه يأخذ منحى تصاعدياً مع وصول دونالد ترامب إلى سدة الحكم في أميركا منذ مطلع العام ٢٠١٧، والحديث عن «صفقة العصر». وبلغ ذروته وترسيمه بالسم والمحتوى حين عادت نائب وزير خارجية إسرائيل تسيبي خوتوفيل من زيارتها واشنطن في أيلول (سبتمبر)٢٠١٧، على رأس وفد إسرائيلي من وزارة الخارجية، حيث التقت هناك السيناتور تيد كروز المسؤول عن هذا الملف، كما نقلت الصحافة العبرية.
تقضي الخطة التي باتت معالمها شديدة الوضوح بالعمل على «شيطنة» الوكالة الأممية واستخدام مصطلح «المشكلة» في سياق أي حديث عن «الأونروا». ويبدو أن التوجه وصل إلى باحثين وكتّاب أعمدة ومراكز دراسات وأبحاث وصحافة وإعلام وسياسيين ومنظمات غير حكومية إسرائيلية، وبمشاركة «كتاب» عرب، باستخدام المعلومات كافة التي تقود إلى محاولة إقناع القارئ والمتابع بمضامين الكلمة «السحرية»، أي أن وكالة «الأونروا» هي «المشكلة»، وهذا ما بات ظاهراً لكل متابع.
وعلى سبيل المثال، في ٢٠١٨/١/١٨ كتب السفير الإسرائيلي السابق في الأمم المتحدة ورئيس معهد أبا إيبان للديبلوماسية الدولية في مركز هرتسيليا رون بروسو، مقالاً في صحيفة «يسرائيل هيوم» العبرية بعنوان «الأونروا عقبة أمام السلام». ويكفي العنوان ليدلّل على المضمون. كذلك، كتبت الباحثة في معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي يسرائيلا أورون، مقالاً في صحيفة «مباط عال» العبرية في ٢٠١٨/٢/٥ تشير فيه إلى ضرورة توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان طالما أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات «الأونروا» في لبنان وغيرها من مناطق عمليات الوكالة غير صحيح، وأن العدد الفعلي في لبنان هو ١٧٤ ألف لاجئ فقط. وفي ٢٠١٨/١/٥ دعا وزير الداخلية الإسرائيلي جلعاد إردان، إلى «تفكيك وكالة الأونروا في أسرع وقت ممكن» لأنها «تديم مشكلة اللاجئين بدلاً من حلها، والتي تساعد الإرهاب بجميع الطرق». وفي مقاله في ٢٠١٨/١/١٠ كتب عبدالله الهدلق أن «وكالة الأونروا عنصرية لا تستحق التمويل»، وأن «قراراتها خاضعة لمنهج الإرهاب والإقصاء والعنصرية وعدم مراعاة حقوق الشعوب الأخرى.«

ولتكامل الخطة الإسرائيلية الأميركية الإعلامية والسياسية مع الحراك الديبلوماسي، عقدت خوتوفيل لقاء خاصاً جمعها مع سفراء إسرائيليين في ٢٠١٨/١/٢١ وشرحت لهم الخطة واستراتيجة الديبلوماسية الإسرائيلية خلال العام ٢٠١٨، والتي سترتكز على «نقل السفارة الأميركية إلى القدس»، وبأن «عهد وكالة الأونروا انتهى إلى الأبد»، وأعطتهم الضوء الأخضر للتحرك أولاً تجاه الدول المانحة للأونروا، ومحاولة إقناعها بأن حل الوكالة بات ضرورياً وأساسياً لتمهيد الطريق للوصول إلى السلام في المنطقة وإلى الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية، وبأن الوكالة باتت أحياناً داعمة للإرهاب، وحيناً آخر تدعو إلى قتل اليهود، وأخرى تدعو إلى زوال إسرائيل، وبأنها توظف كوادر من حركتيْ «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، وأن مُنشآتها تُستخدم أماكن لتخزين الأسلحة، وغيرها من الفبركات.

لكن الحقيقة هي غير ذلك كلياً، إذ إن استمرار «الأونروا» وتقديم خدماتها هو الحل الأمثل، بمعنى أن وجودها يحافظ على الحقوق السياسية للاجئين الفلسطينيين بالعودة، والتي أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام ١٩٤٨، (الفقرة الثانية من المادة ١٣)، وسيقدم الحل الإنساني لإنقاذ حوالى ٦ ملايين لاجئ فلسطيني بتقديم خدمات الصحة والتعليم والإغاثة وتحسين البنى التحتية في المخيمات والحماية الإنسانية. كذلك، سيساهم في عدم التصعيد الأمني في المنطقة العربية التي هي أصلاً ساخنة، فتوقيف عمل الوكالة سيساهم في المزيد من الإحباط لدى اللاجئين بأن المجتمع الدولي قد تآمر على قضيتهم مجدداً بعد تجربة العام ١٩٤٧ التي لا يزال يستحضرها كل لاجئ فلسطيني حين اعترف المجتمع الدولي بوجود إسرائيل في فلسطين وفق قرار التقسيم الرقم ١٨١، وشرد ثلثي الشعب الفلسطيني ليتحولوا الى ملايين اللاجئين هم وذريتهم من بعدهم، وبالتالي لا يمكن السكوت عن ذلك، وأن هذا البركان سينفجر عاجلاً أم آجلاً، وسيؤثر ليس فقط في اللاجئين أنفسهم بل في المنطقة والعالم.

وعلى قاعدة أن الرطل يجب أن يقابله رطلان، فإن محاولة تشويه عمل الوكالة يجب أن يقابلها حملة مضادة تثبت أهمية استمرار عمل «الأونروا» وإبراز أن ما يتم تسويقه من الإحتلال الإسرائيلي والإدارة الأميركية وأدواتهما هو المشكلة وليس الحل. لذلك المطلوب:

أولاً، دور للوكالة نفسها، ليس فقط من باب الدفاع عن النفس بل الملاحقة القانونية ورفع دعاوى قضائية «قدح وذم وتشهير.«

ثانياً، الإيعاز للسفارات الفلسطينية في العالم بالقيام بخطوات استباقية وقطع الطريق أمام الادعاءات والفبركات والتواصل مع الأطر الرسمية العربية والإسلامية والعالمية والدول المانحة وصولاً إلى الجمعية العامة المسؤولة الأولى عن «الأونروا»، وإحباط الخطة الأميركية - الإسرائيلية في حجب الأموال عنها.

ثالثاً، أن يوضع ملف «الأونروا» على رأس أولويات المتابعة في جامعة الدول العربية وإفراز المساحة التي تستحق من البحث والنقاش في القمة العربية المرتقبة التي ستعقد في الرياض في الشهر المقبل.

رابعاً، أن يتم حراك نوعي لمؤسسات المجتمع الأهلي في المخيمات والتجمعات والعالم وزيارة سفارات الدول المعنية.

خامساً، أن تبقى هذه القضية حاضرة وفي شكل دائم من جانب الفصائل الفلسطينية بتوجهاتها السياسية كافة.

سادساً، حراك خاص للدول المضيفة للاجئين المعنية مباشرة أمام أي متغيرات تحصل للأونروا، لا سيما على مستوى التوطين.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

النتائج الأولية لتحولات الاقتصاد الوطني

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء ١٢ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م

رابط الخبر

عبد الحميد العمري

يدخل الاقتصاد الوطني عامه الثالث على طريق التحولات الجذرية، التي رسم طريقها طويل الأجل تحت "رؤية المملكة ٢٠٣٠"، ووفق عديد من البرامج التنفيذية المتكاملة، تستهدف الانتقال بالاقتصاد الوطني بقطاعاته الرئيسة كافة نحو مزيد من التنافسية والإنتاجية العالية الكفاءة، وزيادة طاقته الاستيعابية، ومنحه القدرة على تحقيق النمو المستدام والشامل باستقلالية أكبر عن تقلبات أسعار النفط، وتأهيله لنمط من الاقتصاد المنتج القادر على إيجاد فرص أكبر للتوظيف،

وتعزيز وتنويع قاعدته الإنتاجية، من خلال زيادة جاذبية الاستثمار في بيئة الأعمال المحلية، وتوظيف الثروات الوطنية الهائلة في مساراتها، في الوقت ذاته الذي تتم محاصرة دوائر وأشكال الاحتكار كافة وتدوير الأموال والمضاربات العشوائية على عكس ما كانت عليه طوال عقود مضت، طالما ألحقت بالاقتصاد الوطني والمجتمع على حد سواء كثيرا من الآثار السلبية.

على الرغم مما قد يظنه البعض من تعسر أغلب أنشطة الاقتصاد، مستشهدا بعديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية والتجارية غير المواتية آنيا، إلا أنه يغفل عن أنها جزء أساسي ومتوقع مسبقا، يتزامن ظهورها عادة على تلك الأنماط مع أية إصلاحات يخضع لها أي اقتصاد، ولهذا وضعت الحكومة ما يقابلها من الاحتياطات اللازمة، ممثلة في وسادات الدعم والتحفيز بمئات المليارات من الريالات، التي سترافق الاقتصاد الوطني طوال رحلته التحولية حتى ما بعد ٢٠٢٠، عدا الاستعدادات اللازمة لأي ارتفاع محتمل في معدل التضخم (حساب المواطن، البدل المباشر للغلاء)، أو تجاه معدل البطالة بالتوسع في التوظيف وفق برامج توظيف استثنائية في القطاع الخاص، والاستمرار في توسيع دوائر أحزمة الأمان المالي والاجتماعي للشرائح المجتمعية العاطلة، كل ذلك يجري تنفيذه برقابة ومتابعة لصيقة من قبل لجان تنفيذية مرتبطة مباشرة بصانع القرار، بما يكفل لعملها مرونة أكبر وسرعة في اتخاذ قرار التدخل حال الحاجة.

أصبح لدى الاقتصاد الوطني قدرة أكبر على تجاوز كثير من التحديات، سواء تلك الناتجة عن عمليات الإصلاح، أو تلك المترسبة نتيجة قصور عديد من السياسات التنموية السابقة، التي توزعت بين مختلف جوانب التنمية المستدامة كالتوظيف وتحسين مستوى الدخل، وتقليص فجوات التباين في مستويات الدخل بين طبقات المجتمع، والحد من أشكال احتكار الأراضي والعقارات والأنشطة التجارية والخدمية، إضافة إلى محاربة أشكال وأوجه التستر التجاري كافة، وتحسين بيئة الاستثمار المحلية، وتعزيز التنافسية في السوق المحلية، والعمل على معالجة مسلسل عديد من الأزمات التنموية كأزمة الإسكان، وسرعة تطوير البنى التحتية، والارتقاء بالرعاية الصحية، وتوسيع فوائد التنمية الشاملة والمستدامة، لتشمل أكبر قدر ممكن من مختلف الشرائح السكانية في المدن والمناطق الحضرية على حد سواء، يتحمل مسؤولية قصورها بالكامل الحلقات التنفيذية الوسيطة سواء الأجهزة الحكومية التنفيذية أو منشآت القطاع الخاص المتعاقد معها، وتفاقم حجم هذا القصور من تلك الأجهزة مع تعاظم حجم الإنفاق الحكومي الضخم، الذي لم يعكس حتى وقت قريب حجم السخاء الكبير الذي حظيت به من قبل الدولة، ولم يترجم إلى منجزات حقيقية على أرض الواقع، تعالج ما تقدم ذكره من آثار تنموية سلبية، بقدر ما أنها زادت بكل أسف من عمق تلك التشوهات الهيكلية، وزادت من الاعتماد والارتخاء على ساعد الإنفاق الحكومي المباشر وغير المباشر (الإعانات، القروض الميسرة من صناديق التنمية.(

إن البدء بتحرير أسعار الطاقة كأحد أهم ملفات التحول الاقتصادي في المرحلة القريبة، والتخفيف التدريجي لضخ الإعانات الحكومية الأخرى للغذاء والزراعة، واقترانه بتحسين وتطوير السياسات الاقتصادية، مع الأخذ في عين الاعتبار الضرورة القصوى لاتخاذ التدابير الكافية تجاه مختلف شرائح المجتمع من السعوديين، سواء عبر تركيز الإعانات الحكومية أو عبر إعادة هيكلة الأجور والرواتب (الحكومة، القطاع الخاص)، إضافة إلى تحسين بيئة الاستثمار المحلية، وتسهيل تأسيس الأعمال بصورة شاملة، والاهتمام الأكبر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يؤمل أن يتم كل ذلك وغيره من التغييرات المنشودة وفق الرؤية الاستراتيجية المتكاملة، التي يحملها برنامج التحول الوطني، لا أن يتم أي من تلك الإجراءات بطريقة منفصلة من قبل الأجهزة الحكومية المعنية، وهو الطريق الأفضل والممكن تحققه في الوقت الراهن تحت مظلة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، عوضا عن السير المتئد الخطى لخطط التنمية.

ومع أن عمليات الإصلاح الراهنة، لا تقف عند مجرد إصلاح أسعار الطاقة فحسب، بل إنها تأتي ضمن تغييرات جذرية واسعة وشاملة لكامل نسيج السياسات الاقتصادية الراهنة (إعادة هيكلة كاملة للاقتصاد الكلي)، بصورة تستهدف إيجاد اقتصاد على مستوى إنتاجية أكفأ وأفضل، وأكثر تنوعا في قاعدته مقارنة بما كان عليه سابقا، والذهاب لأبعد من ذلك ليصبح أكثر تنافسية مبتعدا عن الاعتماد المفرط على الإنفاق الحكومي المباشر وغير المباشر، وتيسير السبل كافة أمام كيانات القطاع الخاص عبر تسهيل بيئة الاستثمار المحلية، وفتح نوافذ المنافسة الكاملة والحد من أشكال الاحتكار، بما يكفل سهولة توجه السيولة والثروات نحو قنوات الاستثمار المتنوعة، التي تخدم احتياجات الاقتصاد الوطني والمجتمع على حد سواء، وتسد أمام الثروات المحلية جميع الطرق المؤدية إلى تدفقها نحو المضاربة العشوائية، أو التكدس في أصول غير منتجة كالأراضي وغيرها من الأصول.

سيترتب نتيجة لكل ذلك كثير من المزايا الاقتصادية والتنموية، يمكن إجمالها في انحسار التشوهات المذكورة باختصار أعلاه، سيقابله انفتاح فرص واسعة النطاق للنمو والاستقرار الاقتصادي محليا. أخيرا؛ لا يوجد أي تحول جذري في أي اقتصاد حول العالم دون أن يرافقه بعض الآلام، إلا أنه رغم كل ذلك تأتي أدنى وقعا وسلبية من استمرار حياة التشوهات الهيكلية المتسببة في ضرورة القيام بتلك الإصلاحات والمعالجة، خاصة إذا كانت تلك التشوهات واسعة الانتشار، وآخذة

في التفاقم عاما بعد عام كما هو قائم في المشهد التنموي والاقتصادي المحلي. يمتلك الاقتصاد الوطني كثيرا من الإمكانات والموارد الكافية، للتحول نحو الهيكلة اللازمة لتحقيق أهدافه التنموية مهما بلغ سقف طموحاتها. والله ولي التوفيق.

منتدى الرياض الدولي الإنساني يوصي بالبحث عن حلول طويلة المدى للنزاعات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ١٢ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م
رابط الخبر

أوصى منتدى الرياض الدولي الإنساني بالبحث عن حلول طويلة المدى للنزاعات لتخفيف المعاناة المستمرة للملايين الذين يعيشون في مناطق النزاع، وحث جميع الجهات السياسية الفاعلة على احترام حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية وإتاحة وصول جميع مقدمي المساعدات الإنسانية لتوزيع المساعدات المنقذة للحياة، ودعم إجراءات وآليات التنسيق الإنساني لجعله ذات شمولية أكثر متضمناً المانحين غير التقليديين والمنظمات الإقليمية والجهات المحلية الفاعلة؛ والتأكيد على الحاجة لسد الفجوة بين المساعدات الإنسانية والتنموية من خلال التركيز على تقوية الروابط المؤسسية العملية والمفاهيمية بين المساعدات الإنسانية والتنموية.

كما أوصى المشاركون في المنتدى أمس (الثلثاء) - بحسب وكالة الأنباء السعودية - بدعم منهجيات الحاجات الإنسانية طويلة المدى من خلال تمويل متعدد السنوات يعزز التأثير المستدام في الروابط بين المساعدات الإنسانية والتنموية، وتشجيع المانحين على استخدام خدمة التتبع المالي لتسجيل مساهماتهم لضمان الشفافية التي تساعد في عملية صنع القرار في ما يتعلق بتخصيص الموارد، إضافة إلى تبني سياسة شاملة للجنسين لتمكين المرأة من المساهمة في المجال الإنساني.

وفي ما يتعلق بالابتكار وإعادة التشكيل في القطاع الإنساني، تضمنت توصيات المنتدى أمس، الاستثمار العالمي في سبل الابتكار ودعم المبادرات البحثية لمعالجة التحديات الإنسانية المتزايدة، وضمان كفاءة وفعالية الاستجابات الإنسانية، وكذلك الالتزام بتقوية المنعة والجاهزية الدولية لتجنب تعطل سبل العيش وتحسين جودة الحياة وتوفير استجابة سريعة وتقليل مستويات الحاجة الإنسانية مع مرور الوقت، وتشجيع القطاعات العامة والخاصة في ابتكار آليات توصيل المساعدات ودعم طرح المنهجيات الجديدة التي تقلل التكاليف التشغيلية وتزيد من الفعالية.

وشملت التوصيات الخاصة بتوطين المساعدات وتحديد أولويات التوعية بالعمل الإنساني على النطاق المحلي، على أنظمة المنعة الحالية للاستجابة للحاجات الفعلية للمجتمعات المتضررة والاعتراف بوجهات نظر ومعرفة المجتمعات المحلية واحترامها في مجال تصميم المساعدات الإنسانية وإيصالها، وتحسين قدرات الاستجابة المحلية من خلال تكثيف الدعم المادي والفني لفرق الاستجابة الأولية. إضافة إلى تعزيز العمل الإنساني من خلال منهجية متجانسة بين الجهات المحلية والوطنية والعالمية.

كاريكاتير

	الاقتصادية جريدة العرب الاقتصادية الدولية **المصدر: جريدة الاقتصادية** **الاربعاء ١٢ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م** **http://www.aleqt.com/sites/default/files/styles/resize_٦٦٠x٣٧١/public/rbitem/٢٠١٨/٠٢/٢٨/٧٨٣٦٤٦-٢٦٤٠٢٣١٦٣.jpg?itok=lrHoZaGV**
	AL-JAZIRAH الجزيرة .com **المصدر: جريدة الجزيرة** **الاربعاء ١٢ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م** http://www.al-jazirah.com/٢٠١٨/٢٠١٨٠٢٢٥/cr٦.htm